



المواطنة كمقوم للأمن الغذائي ومعزز للأمن العمومي.

Citizenship as a component of food security and a reinforcer of public security.

د. سفيان رباش، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر2، مخبر التغير الاجتماعي

sofiane.rebbache@univ-alger2.dz

تاريخ الاستلام: 2025/07/30 تاريخ القبول: 2025/09/24 تاريخ النشر: 2025/12/15

ملخص:

مع تعدد التفسيرات والقراءات للظواهر الماسة بالأمن الغذائي إلا أنها تجمع على أن المتأثر بعواقبها السلبية هو "الأمن الغذائي للمواطن والمجموعة الوطنية"، وأن هذا المواطن كما هو متأثر بها فإنه كذلك يكون في الأغلب المؤثر والدافع في استمرارها في مختلف صوره وتمظهراته: تاجر، صناعي، فلاح، مهرب، محتكر...الخ.

مما يجعلنا نتساءل كيف يمكن أن تتلاقى وتعايش هذه الظواهر مع المواطنة الحقيقية؟ المواطنة التي لا يمكن اكتمالها مع "مواطن" يمس بأمنه الغذائي والعمومي مما يجعله متناقضا ومتعارضا مع الشروط الدنيا للمواطنة؟

كلمات مفتاحية: الأمن الغذائي، الأمن العمومي، المواطن، المواطنة.

Abstract:

Despite the multiplicity of interpretations and readings of the phenomena affecting food security, they all agree that the one affected by its negative consequences is "the food security of the citizen and the national group", Just as this citizen is affected by it, he is also often the one influencing and motivating it to continue in its various forms and manifestations: merchant, industrialist, farmer, smuggler, monopolist...etc.

Which makes us wonder how these phenomena can converge and coexist with true citizenship? Citizenship, which cannot be fully realized with a "citizen" whose food and public security are compromised, rendering him inconsistent and in conflict with the minimum requirements of citizenship ?

Key words: Food security, public security, citizen, citizenship.

المؤلف المرسل: د. سفيان رباش sofiane.rebbache@univ-alger2.dz

مقدمة:

يتحقق الأمن الغذائي بضمان توافر سيرورة عملياته مادية وبشرية وتشريعية ومجتمعية ونفسية في علاقة تكاملية ترابطية تتحقق في اشتغالها جميعا، ويختل قيامها ان تخلف جزء منها، كما وتُمس هذه "السيرورة العملية" في حالة تعرض دائرة عملها لمهددات تأخذ مختلف الصور والأشكال والظواهر تبدأ من بعض السلوكيات السلبية ولا تنتهي عند التهديدات الخارجية في مختلف تشكالاتها وصورها من السياسية إلى الاقتصادية إلى الأمنية... الخ ومن هذه الظواهر التي تمس سلبيا بالأمن الغذائي نجد ظاهرة التهريب عبر الحدود، ظاهرة المضاربة غير الشرعية، ظاهرة تحويل بعض المواد الغذائية الإستراتيجية وذات الاستهلاك الواسع عن وجهتها الحقيقية أو تسعيرها بغير أسعارها المقننة، ظاهرة الاحتكار المخالف لقواعد السوق والتخزين غير القانوني لبعض المواد الغذائية مما يخلق ظاهرة الندرة المفتعلة ويمس باستقرار السوق ويؤثر على حقوق المواطن.

ورغم تعدد الدراسات والتفسيرات و"الترجيحات" والتي منها من تُرجح سبب على آخر في قيام هذه الظواهر، بين الدوافع الاجتماعية والحاجات الاقتصادية وأخرى تصل إلى ترجيح المرامي والأهداف السياسية... الخ،

وبالاعتراف بمجهودات كل الفاعلين والمتدخلين لضمان تحقيق الأمن الغذائي الجزائري إلا أننا لا نزال نشهد تصرفات وسلوكات وظواهر لا يمكن بأي حال من الأحوال وبتوفير كل الإمكانيات المادية والموارد البشرية الحد منها بصورة قطعية، دون

مشاركة فاعلة وفعالة للمواطن وتفعيل مواطنته في صورتها الحقيقية.

ذلك انه ومع تعدد التفسيرات والقراءات للظواهر الماسة بالأمن الغذائي إلا أنها تجمع على أن المتأثر بعواقبها السلبية هو "الأمن الغذائي للمواطن والمجموعة الوطنية" وان هذا المواطن كما هو متأثر بها فانه كذلك يكون في الأغلب المؤثر والدافع في استمرارها هو المواطن نفسه في مختلف صورته وتظاهراته: تاجر، صناعي، فلاح، مهرب، محتكر... الخ،

مما يجعلنا نتساءل كيف يمكن أن تتلاقى وتتعايش هذه الظواهر مع المواطنة الحقيقية؟ المواطنة التي لا يمكن اكتمالها مع "مواطن" يس بأمنه الغذائي والعمومي مما يجعله متناقضا ومتعارضاً مع الشروط الدنيا للمواطنة/المواطنة؟

هذا ما يجعلنا نبني معادلة قائمة الفرضيات التالية:

01- السلوكات الماسة بالأمن الغذائي تنفي المواطنة

02- المواطنة تنفي مع كل الظواهر والسلوكات الماسة بالأمن الغذائي.

03- إذن بالنتيجة: تفعيل المواطنة تحقيق للأمن الغذائي.

وهذا ما بُيّن من خلال التطرق إلى مفهوم المواطنة، ثم السلوكات الماسة بالأمن الغذائي وانتفاء المواطنة، وثم ثالثاً تحقيق المواطنة ضماناً للأمن الغذائي.

أولاً: المواطنة: بحث في المفهوم.

1.1 أهم التعاريف المرتبطة بالمواطنة:

الوطن لغة هو المنزل الذي يقيم فيه الإنسان، فهو وطنه ومحلّه (ابن منظور، صفحة 233)، بشكل عام الوطن قطعة الأرض التي تعمرها الأمة، وبشكل خاص هو المسكن فالروح وطن لأنها مسكن الإدراكات، والبدن

وطن لكونه مسكن الروح، والثياب وطن لكونها مسكن البدن، فالمتزل والمدينة والعالم كلها أوطان لكونها مساكن (حجازي، صفحة 79)، والمواطنة كلمة تتسع للعديد من المفاهيم والتعريفات، فهي مأخوذة من الوطن، وهو محل الإقامة والحماية. (يونس عيسى و عائشة عماري، 2020، صفحة 84)

أما اصطلاحاً فتعرف بأنها: "اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى امة أو وطن"، وفي قاموس علم الاجتماع عرفها بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون (خالد و ابو القاسم، جوان 2018، الصفحات 82-83)، فهي العلاقة التي تربط بين المواطنين في وطن واحد من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى وتشمل الحقوق والواجبات التي تترتب على مختلف الأطراف والمسؤوليات والحريات. (يونس عيسى و عائشة عماري، 2020، صفحة 83)

المواطنة هي الرابطة الاجتماعية والقانونية بين الأفراد ومجتمعهم السياسي الديمقراطي "وعليه فهي عنصر المؤسسة الرئيسية التي تربط الأفراد ذوي الحقوق بمؤسسات الحماية للدولة، ومن ثم فهي تستلزم واجبات ومسؤولية مهمة تصبح الديمقراطية عاجزة من دونها، وتتضمن تلك الواجبات: دفع الضرائب، والخدمة الوطنية، المشاركة في الحياة المدنية والسياسية. (العامر، 2003، صفحة 231)

وعليه، فالمواطنة هي علاقة وجدانية عاطفية بين الفرد ووطنه، تحتم على الفرد القيام بعدة واجبات تجاه وطنه معتبرا ذلك من مقومات هويته وكيانه، حيث تكون على مستوى الفرد القيام بواجباته، وفي الجهة الأخرى على مستوى الوطن يوفر ويحقق ويصون حقوق الفرد.

أما مواصفاتها، وحتى نكون أمام المواطنة الحقيقية يجب توفر المواصفات مثل: قبول ثقافات مختلفة، احترام حق الآخرين وحريتهم، قبول ديانات مختلفة، فهم وتفعيل أيديولوجيات سياسية مختلفة، فهم اقتصاديات العالم، المشاركة في تشجيع السلام الدولي، المشاركة في إدارة الصراع بطريقة اللاعنف (العامر، 2003، صفحة 232).

2.1 المواطنة أحاديث الفكر:

يعتبر مفهوم المواطنة من المفاهيم القديمة الحديثة التي يدور حولها جدل كثير، ومن هنا يختلف مفهوم المواطنة حسب الطرف الذي يتناوله، ومن أي زاوية، وتبعاً لما يراد به. (سنان، 2017، صفحة 19)

2.1.1 المواطنة: المنبت الغربي:

منبت المفهوم الحديث " للموطنة"، حيث يدرك الناظر لتاريخ الفكر الفلسفي السياسي مدى التطور الذي لحق مفهوم المواطنة، فالمفهوم الذي بدأ خلال الحقبة اليونانية ليس هو نفسه الذي كان موجوداً في فترة العصور الوسطى، وكذلك يختلف عن ذلك الذي عرفته أوروبا بعد الثورة الفرنسية، والذي يختلف بدوره عن المفهوم المعاصر للمواطنة. (سنان، 2017، صفحة 20)

2.2.1 المواطنة في الفكر العربي والإسلامي:

المواطنة " وان كان منبتها الحديث غربياً" إلا أن لها جذورها في الفكر الإسلامي وان أخذت عناوين أخرى كالأمة والولاية، فإذا كانت المواطنة تعني العضوية فهذا موجود، والتاريخ الإسلامي مليء باستخدام كلمة الأمة، هذه الأخيرة التي لا حدود جغرافية أو سياسية لها، ما دامت العقيدة الإسلامية هي العامل الأساسي في تشكيلها هي (محسن، 2011، صفحة 23).

وحول الإسلام الولاء من الولاء بالدم إلى الولاء إلى الأمة، وأطلق حرية المعتقد والفكر في وقت مبكر من الدعوة، مما يؤسس لفقه المشاركة والذي يركز على ثلاثة مبادئ هي: المساواة، تكافؤ الفرص لكل الناس والأمر

بالمعروف والنهي عن المنكر عبر المشاركة السياسية في إصلاح الحكم والمجتمع (محسن، 2011، صفحة 25).

هذا، ومظاهر الممارسة العربية في حياة القبيلة سواء قبل الإسلام أو بعده لا تدع مجالاً للقول بوجود حقوق وواجبات لمن ينتمي لهذه القبيلة أو تلك، هذا الارتباط القومي بحكم اللغة والدم، ونجد كذلك من قامت على غير هذين الرابطتين فكان حلف الفضول الذي قام وتعهد على حماية المظلوم مهما كانت القبيلة التي ينتمي إليها (قرقر، 2017، الصفحات 24-25).

ومن هنا وُجد رأيين الأول يذهب إلى القول إنه ليس في مخزون العرب اللغوي، وبالتالي الفكري والوجداني ما يفيد باللفظين المواطنة والمواطن، والرأي الثاني يرى غياب هذا القصور الذي يراه أصحاب الرأي الأول، ويرون أن جذور استعمال المصطلح ومعانيه تعود إلى الحقبة الإصلاحية الإسلامية وبالتحديد في كتابات الطهطاوي ومحمد رشيد رضا. فهو ليس بغريب مضمونا ومحتوى عن الفكر العربي (قرقر، 2017، صفحة 25).

أما في الأفكار الأخرى سواء على المستوى "الإسلاموي" أو على المستوى "القومي الهوياتي" فالمواطن هو "المسلم" ومن عداه ذمّي، أو هو "العربي" ومن عداه مؤلّ تابع أو أعجمي، والمعنيان بعيدان كل البعد عن المعنى الحقيقي للمواطنة، ما دفع المفكر الجزائري محمد أركون إلى القول أن الفكر "الإسلاموي" يخلو من أية محاولة لتطوير سياق للمواطنة كشرط ضروري ليس لنشوء حكم القانون فحسب بل لظهور المجتمع المدني الذي يستطيع السيطرة على سلطات الدولة (طبيب، 2018، صفحة 513).

3.1 المواطنة جزائرياً: تبيئة المفهوم:

1.3.1- المواطنة في مقاربة في ضوء القوانين الجزائرية

أ- المواطنة في الدساتير الجزائرية:

نصت كل الدساتير الجزائرية على المواطنة باعتبارها مرتبطة بالجنسية واعتبارها كمعيار للتمتع بالحقوق والحريات.

ب- المواطنة في بعض القوانين:

نصت العديد منها على الارتقاء بفعل المواطنة - صراحة أو تلميحاً - سواء عن طريق إشراك المواطن أو الارتقاء بالعلاقة التشاركية بين المواطن والدولة في العديد من الميادين ومن هذه القوانين:

ج- قانوني الولاية والبلدية:

تعتبر المجالس المنتخبة عموماً والمحلية منها على الخصوص، الإطار الطبيعي لمشاركة المواطنين في إدارة الشأن العام وترجمة لشعار "بالشعب وللشعب"، قانون الولاية (ق.و.12-07)، قانون البلدية (ق.ب.11-10) والمرسوم المنظم للعلاقات بين الإدارة والمواطن (م.88-131)

ح- التشريعات الجزائرية وضمانات تفعيل حقوق المواطنة:

بالإضافة إلى ما كرسته هذه القوانين فقد تم تسطير ضمانات أساسية لتفعيل مسار المواطنة جزائرياً تمثلت في: الجزائري وحقه في الاطلاع والإعلام، ونعني هنا الإعلام العضوي والحامل للمعلومة الصحيحة، الجزائري وحقه في المشاركة في اتخاذ القرار المحلي، ثم الجزائري وحقه في الالتجاء إلى القضاء.

ثانياً: السلوكات الماسة بالأمن الغذائي: انتفاء المواطنة

01-الأمن الغذائي: الماهية والمفهوم وفقاً لما خلص إليه مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد سنة 1996، تم تعريف الأمن الغذائي بأنه وضع يتحقق عندما يتمتع جميع الناس، في جميع الأوقات، بإمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وأفضلياتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية.

أما منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) فانه يعني وفقا لتعريفها "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازميتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة" (العربي، 2000)

02- الأبعاد الرئيسية للأمن الغذائي: للأمن الغذائي أبعاد أساسية تتلخص في: التوفر المادي للغذاء، الحصول المادي والاقتصادي على المواد الغذائية، الاستفادة من المواد الغذائية، استقرار الأبعاد الثلاثة الأخرى. بمرور الوقت (الدولي، 2023).

03- الأمن الغذائي وبعض المفاهيم المشابهة: يتلامس مفهوم الأمن الغذائي مع مفاهيم أخرى قريبة ومتشابهة منها: الاكتفاء الذاتي الذي يأخذ الطابع الأيديولوجي واقتصادي، مع نسبة محددة يمكن تحقيقها عمليا، ومنه فالإكتفاء الذاتي هو التعريف التقليدي للأمن الغذائي هذا الاختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف الفاو آثر انسجاماً مع التحولات الاقتصادية الحاضرة، وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية (العربي، 2000) وكذلك نجد مصطلح أمان الغذاء الذي يختلف عن الأمن الغذائي في أن هذا الأخير يشكل أبعاد الأمن القومي للدولة تسعى الدولة لتحقيقه، فيما يشير امن الغذاء إلى الشروط أو المعايير الواجب توفرها في الغذاء (حلالة، 2015، الصفحات 12-14).

هذا ووضع فريق من الخبراء تابعين للجنة الأمن الغذائي العالمي تقريرا تحت عنوان "الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة" مجموعة من المفاهيم الرئيسية المتعلقة بالأمن الغذائي، نجد فيه "نظم الأغذية" وهي جميع العناصر والأنشطة المتصلة بإنتاجها وتجهيزها... ومخرجات هذه الأنشطة بما في ذلك نتائجها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، النظم الغذائية المستدامة والتي هي نظم غذائية تكفل الأمن الغذائي والتغذية للجميع وغير مضرّة للأجيال القادمة، وسلاسل الإمدادات الغذائية، وكذا مفهوم البيئات

الاجتماعية مع الإشارة إلى اثر سلوك المستهلك وخياراته وقراراته بشأن الغذاء، والحق في الغذاء الكافي (العالمي، 2019، صفحة 09).

04- بعض السلوكيات والظواهر الماسة بالأمن الغذائي: يُشكل المساس بالأمن الغذائي خطراً جسيماً على كيان أي دولة مهما كانت قدراتها، ذلك أن الإخلال بهذا الأمن يؤدي بالضرورة في حالة استمراره إلى المساس بمقومات أخرى تنصب كلها في إضعاف كيان الدولة والاجتمع، والحقيقة أن هذا المساس لا يظهر بالضرورة في صورة الأسلحة أو القوات المتعددة أو كما اصطلح عليه "الحديد والنار" بل يمكن أن يأخذ شكل بعض الأدوات الناعمة التي لا تظهر تأثيراتها للعيان إلا وهي قد تمكنت منه. ومن هذه الظواهر نذكر:

04-01- ظاهرة التهريب: التهريب نوع من أنواع الخلل أو الإحباط الوظيفي الذي يصيب النسق الاقتصادي، له انعكاسات الجسيمة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وهناك عدة عوامل سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو جغرافية تتضافر فيما بينها لتكون لنا هذه الظاهرة (مصطفى، 2021، الصفحات 1199-1200).

في أخذه ظاهرة التهريب كحالة لدراسته " للعلاقة الوثيقة بين الخاصيات الجوهرية لمصادر التهديد الأمني والإستراتيجية المصممة لاحتواء المخاطر الأمنية المتعددة الخواص المتفاعلة عبر الحدود الوطنية"، أبان **عامر مصباح** عبر البيانات الإمبريقية المُجمعة بواسطة خلايا المعلومات في الأجهزة الأمنية أو الدراسات الميدانية للباحثين، أن التهديدات الأمنية غير التقليدية تتفاعل وفق مصفوفة معقدة من الآليات والديناميكيات عبر محلي وتتدفق تدريجياً وبسرعة عبر إقليمي؛ لتشمل المجال الجغرافي لعدد من الدول، مدفوعة بواسطة عوامل الجذب الإقليمي لانتعاشها وتغذيتها له

بواسطة أدوات الاتصال المعقدة والنقل المتطورة وسريعة الحركة وتغذيتها، هذه الأدوات سهلت عملية تفاعلها حول بؤر مصادر التهديد الأمني مثل ظاهرة التهريب (مصباح، 2015، صفحة 91).

ومهما تعددت التوصيفات الاقتصادية والمقاربات الأمنية والسياسية والنصوص القانونية المصاحبة والعقوبات المقررة، فإنها لا يمكن لها بأي حال من الأحوال تفادي الآثار الجسيمة التي تحدثها هذه الظاهرة، ولإقلال من مؤثراتها السلبية لا مناص من أن تكون هناك مشاركة مجتمعية ومواطنية.

04-02- ظاهرة المضاربة غير المشروعة: تنطلق أضرار المضاربة غير المشروعة من المواطن لتصل إلى المساس بكيان الدولة وتقويض أركان المجتمع في أمنه وسكينته، عبر أعمال تدليسية واحتيالية تفسد السوق، تؤدي إلى خلق ندرة مصطنعة القصد منها تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العليا للوطن، وترتفع حدة خطورة هذه الأفعال خاصة في الظروف الاستثنائية الطارئة (حسين، 2022، صفحة 874).

ففي بعض الأحيان تشهد أسواق المواد الغذائية حملات مضاربة غير مشروعة في صورة حمة مفاجئة، تبدأ باختفاء بعض المواد الأساسية تتبعها مرحلة تشهد ارتفاع في أسعار هذه المواد، ما يؤدي إلى انفجار غضب المواطن/المستهلك والمساس بالأمن العمومي بعد أن تم المساس بأمنهم الغذائي.

هذا وقد افرد المشرع الجزائري قانونا خاصا ومستقلا عندما رأى أن العقوبات المرصودة في قانون العقوبات لم تعد لوحدها كافية لردع هذه الجريمة (مسعود و نعيم، 2022، صفحة 158)، فسن القانون رقم 15/21 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة، (ق. 15/21) هذه الجريمة الخطيرة والماسة بالأمن الغذائي وباستقرار المجتمع، وعرف المضاربة غير المشروعة (الثانية و 15/21).

كما سبق هذا القانون إجراءات إدارية تنظيمية ورقابية أخرى خاصة على مستوى بعض الإدارات ذات الصلة، نذكر على سبيل المثال على المستوى المحلي الإجراءات والتدابير المتخذة على مستوى مصالح مديريات التجارة ترقية الصادرات من خلال تفعيل مقتضيات التعليمات الوزارية رقم 724 المؤرخة في 05 افريل 2020 المتعلقة بالإجراءات الضامنة لتموين السوق ومحاربة المضاربة غير المشروعة. ومن هذه الإجراءات والتدابير التي أُستحدثت لمواجهة المضاربة غير المشروعة ومحاربة المساس بالأمن الغذائي نذكر منها: اعتماد آليات اليقضة للحد من مشكل الندرة في الأسواق، تشجيع الاستهلاك العقلاني، منع أي تخزين أو سحب غير مبرر للسلع.

وبالنسبة للعقوبات المقررة على مرتكبي هذه الجرائم المسماة بالأمن الغذائي والأمن العمومي معا، نجد أن المشرع رفع من سقف هذه العقوبات لتصل إلى حد عقوبة السجن المؤبد الأفعال المرتكبة من طرف جماعة إجرامية منظمة.

وهنا مُميز المشرع الجزائري في مواجهة هذه الأفعال الإجرامية الماسة بالأمن الغذائي والأمن العمومي، من حيث العقوبات المقررة، ومن حيث تدرج هذه العقوبات وفقا لمعيار المادة الغذائية المستهدفة والقائم بالأعمال الإجرامية وظروف ارتكابها.

هذا مع عقوبات وتدابير إدارية أخرى تمثلت في الغلق المؤقت للمحل أو المنشأة، الترخيص بالبيع الفوري للمواد الغذائية المحجوزة، الشطب من السجل التجاري والمنع من ممارسة النشاط التجاري... الخ

ومع كل هذه التشريعات والتدابير الإدارية والعقوبات الجزائية، إلا أن الاعتماد عليها لوحدها يبقى قاصر مما يستوجب بناء تحالف مواطنيati لمواجهة هذه الظواهر.

04-03- هدر المواد الغذائية وسوء تخزينها، توزيعها واستهلاكها:

يشكل الفاقد والمهدر من الأغذية أحد التحديات الكبرى و يعزى بصورة أساسية إلى سوء المناولة والتخزين غير الملائم وظروف النقل والافتقار إلى البنية التحتية. ويمكن أن تخلّف الاســـــــتراتيجيات الرامية إلى تحســـــــين البنية التحتية واعتماد الممارسات والتكنولوجيات الفعالة أثر على النظم الغذائية من خلال تحســـــــين إمكانيــــة الحصول على الأغذية الطازجة وغيرها من الأغذية القابلة للتلف، وزيادة عمر المنتجات.

بالإضافة إلى عدم الاحتكام إلى الرشادة الاستهلاكية والابتعاد عن بعض السلوكات غير السليمة والتي تؤدي إلى الإخلال الظرفي بالتموين السلس لبعض المواد الغذائية الأساسية خاصة في بعض المواسم والأعياد، مع ما يترافق ذلك من حمى الاستهلاك غير العقلاني لها ويصل إلى حد المهدر.

04-04- عدم القدرة الاقتصادية: من نوازع المساس بالأمن العمومي

عبر مداخل المساس بالأمن الغذائي هو القدرة الشرائية والمستوى المعيشي، وتمثل القدرة على شراء أغذية متنوعة بشكل كاف وغنية بالمغذيات أحد التحديات الكبرى بالنسبة إلى شرائح عديدة من السكان، ولا سيما الفئات ذات الدخل المنخفض، كما أنها تؤثر على أنماط الاســـــــتهلاك. وســـــــيتفاقم هذا التحدي إذا ما ارتفعت أسعار الأغذية لتعكس بشكل أفضل تكاليف الإنتاج الفعلية، بما في ذلك التكاليف البيئية المترتبة عن الممارسات غير المستدامة والتكاليف الاجتماعية (العالمي، 2019).

04-05- المضاربة والاحتكار، وشعار التلاعب بأقوات المواطنين: ابن

خلدون من بين أحسن من صوّر ووصف "الاحتكار" حيث أورد في

مقدمته: " ومما اشتهر عند ذوي البصر والتجربة في الأمصار أن احتكار الزرع لأوقات الغلاء مشؤوم، وانه يعود على صاحبه بالتلف والخسران، واعتبره الشارع من سبل اخذ أموال الناس بالباطل".

والاحتكار هو حجب السلعة ثم عرضها بعد الإخلال بميزان العرض والطلب مما يؤدي إلى خلق ندرة، واقتصاديا هو وجود مُنتج وحيد للسلعة أو الخدمة يوجب تأثيره العملي في أسعار تلك السلعة، ومن الآثار السلبية للاحتكار على المواطن هو خفض إشباع حاجاته. واحتكر بأفعاله يساهم في خلق جو من الذعر والقلق بين الناس ويُمكنه فعله من استخدامه كسلاح في الظروف الحرجة (سحوت، 2022، صفحة 240).

ثالثا: تحقيق المواطنة ضمانا للأمن الغذائي

01- تنمية وتحقيق قيم المواطنة : للوصول إلى الأهداف المرجوة من توظيف المواطنة للوصول إلى امن غذائي مستدام يجب تنمية وتحقيق قيمها بما يحقق ويضمن الأمن الغذائي، ذلك أن القيم معايير اجتماعية ذات صبغة انفعالية قوية وعامة تتصل من قريب بالمستويات الخلفية التي تقدمها الجماعة ويمتصها الفرد في البيئة الاجتماعية الخارجية ويقوم منها موازين يبرر بها أفعاله ويتخذها مرشدا. (السيد، 2001، صفحة 94)

أما قيم المواطنة فهي مجموعة المعايير والأحكام والتفضيلات الفطرية والمكتسبة، تشكل لدى الفرد والمجتمع على أسس عقدية أو اجتماعية أو ثقافية، تحدد العلاقات والسلوكيات والتوجهات بين الدولة والأفراد والجماعات في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فتجعلهم يدركون ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات من اجل الحفاظ على البناء الاجتماعي وتحقيق السلام والرفاهية (جمال معنوق و عبد الرحمن بن جدو، 2016، الصفحات 194-195).

في تحديد قيم المواطنة يمكن ذكر نماذج: الانتماء إلى الوطن، الحقوق، الواجبات، القيم البيئية، المشاركة المجتمعية، المسؤولية المجتمعية، الحرية...، ومن الأهمية بما كان تكاتف الجهود لتنمية هذه القيم في ضوء وبدافع من الأسباب التالية:

- سيطرة الفردية وتراجع بعض أدوار الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية،
 - عملية تنمية قيم المواطنة تهدف إلى تعميق الحس والشعور بالواجب تجاه المجتمع،
 - التشجيع على أداء أدوار ايجابية بالمجتمع و الحوار من أجل احترام الحقوق والواجبات وتنمية الديمقراطية والمعارف المدنية،
 - التوعية بمعنى المواطنة وحقوق وواجبات المواطن في المجتمع،
 - تنمية المعارف حول نظم الحكم ومسؤولياته والعمليات السياسية وأدوار القادة السياسيين في المجتمع.
 - التشجيع على التمسك بالقيم الأساسية مثل الحرية والعدالة وحقوق الإنسان،
 - تنمية الاتجاهات الايجابية نحو المجتمع ومؤسساته المختلفة،
 - تشجيع الشباب على المشاركة السياسية. (العربي حران و حفيظة خليف، صفحة 54)
- ومن اجل تنمية هذه القيم يجب التركيز على التربية المواطنة، وفي هذا يرى "بونتام" أن الاهتمام بالتربية من اجل المواطنة ضروري من اجل تفعيل المشاركة المجتمعية (العربي حران و حفيظة خليف، الصفحات 54-56).

02- تفعيل آليات المواطنة في كل أبعادها :

02-01- تفعيل آليات المواطنة الديمقراطية: لهذه المواطنة معايير أساسية تنادي إلى بناء فرد حر ومستقل واع بحقوقه والتزاماته في مجتمع تكون فيه صلاحية وضع القوانين والقواعد التي تسير الحياة المجتمعية هي الإطار الذي يمارس من خلاله الفرد حريته، وحيث تكون السيطرة على الأشخاص الذين يمارسون السلطة مسؤولية جميع

المواطنين (فوزية قاسي، 2016، صفحة 136). ومعايير المواطنة الديمقراطية هي مهارات لا بد للفرد من اكتسابها والارتقاء إليها ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة فئات:

أ- **المعايير المعرفية:** هي مهارات تشمل معرفة قانونية وسياسية وتاريخية وثقافية ترتبط بمعرفة تاريخ الوطن الذي يعيش فيه الفرد.

ب- **المعايير القيمية:** تشمل البعد العاطفي للمواطنة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي كالاعتزاز بالانتماء والولاء للوطن، الالتزام بالقوانين العامة والتشريعات...

ت- **المعايير الاجتماعية:** وهي القدرة على المشاركة بفعالية، القدرة على العيش مع الآخر، القدرة على حل الخلافات وفق مبادئ القانون، القدرة على التفكير الناقد الايجابي، المشاركة في النقاش العام. (فوزية قاسي، 2016، الصفحات 136-137)

02-02- **مواكبة أبعاد المواطنة:** للمواطنة من ناحية المبدأ ثلاثة أبعاد رئيسية إذا احترمت واحترم المواطنون في التمتع بها وتمت مواكبتها بالإجراءات والتدابير ذات الصلة باحترامها لن يكون هناك أية مجال إلى الانحراف إلى استعمال العنف أو أية أشكال أخرى من وسائل الضغط والترهيب، هذه الأبعاد هي:

أ- **المواطنة حالة قانونية:** وهي بهذا المعنى ترادف الجنسية،

ب- **المواطنة بعد اجتماعي/سياسي:** قوامه النظر إلى المواطنين بصفاتهم قوة اجتماعية-سياسية يشاركون بنشاط في الشؤون العامة وفي حياة الدولة من خلال المجتمع المدني والسعي لتحسين نوعية الحياة العامة وشروطها المادية والمعنوية. (طبيب، 2018، الصفحات 509-510)

ت- **للمواطنة بعد الهوية الوطنية:** المستمدة من عضوية الفرد في الجماعة السياسية ويعرف نفسه بالغير، مما يجعل من هذا الانتماء التعاقدي أو التشاركي الطوعي الحر هو الأساس الوحيد للهوية الوطني.

03- **محطات الارتقاء إلى درجة المواطنة:**

- هذا وللارتقاء إلى درجة المواطنة الديمقراطية يجب المرور عبر تفعيلها من خلال:
- 03-01- تمكين المواطن:** ويتعلق الأمر هنا بقدرتهم على اكتساب القوة والثقة والبصيرة بغرض العمل على إحداث تغييرات ايجابية في حياتهم،
- 03-02- تبديد المخاوف بشأن الاستبعاد الاجتماعي:** مجموعة المخاوف المتعلقة بشأن الاستبعاد بالمجتمع من خلال قلة الحصول على فرص العمل أو التعليم الجيد.
- 03-03- الإيمان بقدرات رأس المال الاجتماعي:** يُشير رأس المال الاجتماعي إلى الحاجة إلى إيجاد طرق لتطوير ثقة الأفراد ببعضهم البعض والولاء والالتزام المشترك.

الخاتمة:

الظواهر الماسة بالأمن الغذائي وإن كانت لها أسباب ودوافع متعددة فان آليات مواجهتها تتطلب كذلك التنوع والتعدد في الميادين والآليات والإجراءات المتخذة في سبيل هذا الهدف.

وفي إقرارنا أن المعالجات القانونية والأمنية تمثل جزء من آليات المواجهة إلا أنها ليست كل الحلول، بل ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنجح إن لم تتكامل وتتقاطع مع آليات أخرى تواجهه مسببات الإخلال بالأمن الغذائي في الجزائر وأخرى تعمل على الحد منها وثلاثة للقضاء عليها من جذورها.

فالمساس بالأمن الغذائي وليكن عن طريق التهريب مثلاً والذي لا يستثني أي مادة وله انعكاسات جد سلبية على الاقتصاد الوطني، فانه ومع شساعة الوطن وامتداد الحدود الجزائرية، ومع نوع وتطور وسائل وتقنيات التهريب، وبالإضافة إلى الأوضاع الأمنية المتدهورة في بلدان الجوار الإقليمي القريب والبعيد، ومع تهديدات أخرى تمس صميم الأمن الداخلي والخارجي، فان أي

إمكانيات مهما كان حجمها تكون قاصرة على التصدي لهذه الظاهرة دون أن تواكبها أفعالا وسلوكات وتدابير مواطنية، بما فيها تلك التي تكون في حق المهرب فتنتشله من ربكة التهريب إلى رحابة المواطنة.

وعليه، فإن المهمة تتطلب توظيف كل الميادين العلمية، الإرادات السياسية، التضامن المجتمعي، الانفتاح الإداري بالإضافة إلى التفاعل على المستوى الفردي والجماعي، ونوصي بما يلي:

- أولى الخطوات تستوجب تفعيل أسس المواطنة وتحقيق قيمها،

- تفعيل امتيازات الديمقراطية التشاركية وانفتاح الإدارة بالتواصل الفعال مع المواطنين لتمكينهم من حقوقهم، اقرب الحلول للقضاء على أزمة الثقة بين المواطن والإدارة،

- وجوب انفتاح وتواصل كل المتدخلين والفاعلين في مسار تحقيق الأمن الغذائي وعبر كل مستوياتها، لتحقيق أهداف أداها الإجماع على أن تحقيق الأمن الغذائي بغية الجميع بما فيها الأطراف الماسة به،

- بناء جسور تواصل يمر حتما عبر إعلام مواطني عضوي بمس أعماق المجتمع، هدفه تقديم خدمة عمومية بناءة،

- إن الأهمية الكبيرة في توسيع الإجراءات والتدابير ذات الصلة بضمان الأمن الغذائي خاصة تلك المتعلقة بمحاربة كل الأفعال الماسة به، ومع عدم استساغة "مناخ الأعمال" للتدخل الجنائي في ضبط السوق كونه يعتبر في نظر مجتمع الأعمال متنافيا مع المنافسة وسرعة وحركة الممارسات التجارية والاقتصادية من جهة، ومع الأهمية الكبيرة أيضا للمعاملات

الاقتصادية والتجارية والصناعية التي يجب أن لا تُمَسَّ لأن في المساس بها أيضا مساس بالأمن في مختلف صورته بما فيه سلسلة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، فإننا ندعو أن تكون هذه الإجراءات والتدابير مضبوطة ومُقننة بصورة لا تمس بالحرية التجارية والاقتصادية، وفي الوقت نفسه الفصل بينها وبين باقي الأفعال الجرائم الماسة بالأمن الغذائي.

- وجوب الفصل والتفرقة بين المضاربة المشروعة والمضاربة غير المشروعة، بوضع معايير تفرقة وتمييز واضحة ودقيقة، وتفادي المصطلحات الفضفاضة والمبهمة والتي يمكن أن يُؤوَل تفسيرها، بما يضمن كل الحقوق ولا يمس باستقرار المعاملات المشروعة.
- ضرورة دعم وتشجيع عمل ودور المجتمع المدني وإشراكه في هدف حماية وصون الأمن الغذائي،
- ثقافة التبليغ أساس وواجب المواطن ويجب تنميتها وتفعيلها والعمل على أن تكون آلية تلقائية وأخلاقية، مع العمل على الرفع من مستوى الوعي لدى المواطن في هذا الخصوص،
- الحوكمة والشفافية والرشادة والمكافحة والوقاية من الفساد بداية مدخل كل إصلاح،
- تبديد المخاوف لدى فئات من المجتمع، والتي تعود أسبابها عادة إلى نقص ونقص الثقة في الطرف الآخر مما يزرع بذور التزوع إلى العنف أو الاغتراب الداخلي أو الارتقاء في أحضان الاغتراب الخارجي هروبا من وضعية "أزمة" تغذيها مخاوف من استبعاد اقتصادي أو استبعاد اجتماعي أو إقصاء سياسي.

قائمة المراجع

- 1- النصوص القانونية:
- 1-1- كل الدساتير الجزائرية: دستور سنة 1963، دستور سنة 1976، دستور سنة 1989 ودستور سنة 1996 المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، ج.ر.ج.ج، عدد 76، ليوم 08 ديسمبر 1996، المعدل بموجب القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل سنة 2002، و المتضمن تعديل الدستور، ج.ر.ج.ج، عدد 25 لـ 14 أبريل 2002، و المعدل بموجب القانون 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، والمتضمن تعديل الدستور، ج.ر.ج.ج، عدد 63 لـ 16 نوفمبر 2008، المعدل بموجب القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، ج.ر.ج.ج، عدد 14، لـ 07 مارس 2016، المعدل بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، ج.ر.ج.ج، عدد 82، لـ 30 ديسمبر 2020.
- 2- القوانين:
- أ- المسودة صفر للخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية، لجنة الامن الغذائي العالمي، الدورة السادسة والاربعون "احداث فراق في الامن الغذائي والتغذية" روما، إيطاليا، 14-18 اكتوبر 2019.
- ب- القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، ج.ر.ج.ج، عدد 37 بتاريخ 03 جويلية 2011.
- ت- القانون رقم 1-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، ج.ر.ج.ج، عدد 12. بتاريخ 29 فيفري 2012.
- ث- القانون رقم 21/15 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021، المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة، ج.ر.ج.ج، عدد 99، بتاريخ 29/12/2021.
- ج- المرسوم رقم 88-131 المؤرخ 04 جويلية 1988 المنظم للعلاقات بين الإدارة والمواطن. ج.ر.ج.ج، عدد 27 بتاريخ 06 جويلية 1988.
- ح- القرار المؤرخ في 04 سبتمبر 1988، الرامي إلى تسيير مراسلة المصالح المحلية و علاقاتها مع المواطنين، ج.ر.ج.ج، عدد 39، صادرة بتاريخ 28 سبتمبر 1988، ص. 1351-1352.
- خ- القرار المؤرخ في 04 سبتمبر 1988، المحدد لشروط استقبال المواطنين في مصالح الولايات والبلديات وتوجيههم وإعلامهم، ج.ر.ج.ج، عدد 39، بتاريخ 28 سبتمبر 1988، ص. 1352-1353.
- 2- الكتب:
- 1-2- بن منظور، لسان العرب، دار الكتاب الحديث، بيروت، لبنان، سنة 2008،
- 2-2- برا سنان، إشكالية المواطنة /الرعية في التراث السياسي الإسلامي، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى، سنة 2017،

- 2-3- فؤاد الليبي السيد، علم النفس الاجتماعي رؤية معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2001.
- 3- المقالات:
- 3-1- آمنة حجازي، الوطنية المصرية في العصر الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2000.
- 3-2- احمد حسين، المواجهة الجنائية لجريمة المضاربة غير المشروعة على ضوء القانون 15/21 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد السابع، العدد الأول، 2022.
- 3-3- جمال معنوق و عبد الرحمن بن جدو، دور مناهج التربية المدنية بمرحلة التعليم الابتدائي في التربية على المواطنة، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، العدد 20، سنة 2016.
- 3-4- جواد كاظم محسن، الحقوق والواجبات من منظور إسلامي، المجلة السياسية الدولية، جامعة المستنصرية، العراق، 2011.
- 3-5- جهيد سحوت، حماية المستهلك والسوق من الاحتكار في ضوء أحكام القانون 15/21 المتعلق بالمضاربة غير المشروعة، مجلة الاجتهاد القضائي، مخبر اثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 14، العدد التسلسلي 30، أكتوبر 2022.
- 3-6- عامر مصباح، التهريب وتأثيره على الأمن الوطني، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد السابع، 2015.
- 3-7- عباس الطاهر، بن فردي أمين و حميدة نادية، ممارسة الحق في الإعلام والإطلاع البيئي وأثره في حماية البيئة في الجزائر، مجلة جيل لحقوق الإنسان، الجزائر، سنة 2007.
- 3-8- عثمان بن صالح العامر، المواطنة في الفكر الغربي المعاصر، دراسة نقدية منظور إسلامي، مجلة جامعة دمشق، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، 2003، دمشق، سوريا.
- 3-9- العربي حران وحفيظة خليف، دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى الشباب الجامعي، مجلة سوسيولوجيا.
- 3-10- عيسى يونس، عائشة عماري، أساليب تربية الطفل على المواطنة، مجلة سوسيولوجيا، الجزائر.
- 3-11- فوزية قاسي، المواطنة الديمقراطية في الدول العربية: الواقع والتحديات، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، جامعة محمد بن محمد، وهران2، وهران، الجزائر، العدد 5 لسنة 2016.
- 3-12- مولود طبيب، المواطنة بين الادعاء والممارسة، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد الثاني، العدد الخامس، جانفي 2018.
- 3-13- مسعود بوعبد الله ونعيم خيضاوي، مكافحة المضاربة غير المشروعة بين النصوص القانونية والعمل الميداني، دراسة على ضوء القانون رقم 15/21، المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة، الصدى للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2022.

- 3-14- نبيل قرقور، الأسس القانونية للمواطنة بين القوانين العربية ومواثيق حقوق الإنسان، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، الجزائر، العدد25، لسنة 2017.
- 3-15- هاجر خالفة، الامن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات، دفا تر المتوسط، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، المجلد الثاني، العدد الأول، جوان 2015.
- 3-16- زيكيو مصطفى، ظاهرة التهريب في المجتمع الجزائري، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد السادس، العدد الرابع، ديسمبر 2021، ص. 1199-1200.